المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام

إعداد

د. محمد باطويح

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والسادس والستون - 2023
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2023

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويـــات

مقدمة 1

1. السياق العام للمسؤولية المجتمعية 2

2. ماهية المسؤولية المجتمعية 5

3. محاور وأبعاد المسؤولية المجتمعية 9

4. التحديات التي تواجه المسؤولية المجتمعية 12

5. المسؤولية المجتمعية بين الالزام والالتزام 13

6. آليات مقترحة لرفع وعي المؤسسات بمسؤوليتها المجتمعية 14

المراجع 18

المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام

إعداد: د. محمد باطويح

مقدمة

جاء الغرب بمفهوم المسؤولية المجتمعية كوسيلة هامة للتخفيف أو الحد من الأضرار التي تسببها الممارسات الاقتصادية الخاطئة والانعكاسات السلبية للعولمة، وذلك بهدف توجيه اهتمام الشركات الاقتصادية صوب قضايا المجتمع والبيئة. ومما زاد تنامي هذا الاهتمام هو تراجع دور الدولة الإنمائي، وعدم قدرتها على مواصلة الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة في العديد من الدول، وكذا فشل الرأسمالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتركيزها على المعيار الربحي والمادي. لذلك، حظيت المسؤولية المجتمعية بالاهتمام من قبل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية التي سعت إلى ترسيخ مبادئها وأسسها عبر العديد من الاتفاقيات الدولية ومدونات قواعد السلوك.

على الرغم من أن مفهوم المسؤولية المجتمعية قد نشأ وتطور في العالم الغربي حديثاً، إلا أنه في و اقع الأمر جزء أصيل من عقيدة وتاريخ وثقافة المجتمع العربي وتقاليده التي تحث بشكل أساسي على التكافل الاجتماعي، والانفاق وبذل الخير بكافة سبله والعمل على ما ينفع الناس، والتعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة.

رغم أن الغموض لا يزال يكتنف مفهوم المسؤولية المجتمعية بين الالتزام والإلزام، إلا أن تأصيل مفهوم وثقافة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات العربية للقيام بدورها المناط بها تجاه بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي مسألة لا يختلف عليها أحد. مع ذلك، من الضروري العمل على تكريس هذا المسار من خلال تظافر الجهود المشتركة بين المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات النفع العام لوضع إطار عمل متكامل ومتناسق يتضمن آليات وإجراءات واضحة لتعزيز مساهمتها في مسيرة التنمية العربية.

يتناول هذا العدد من جسر التنمية موضوع "المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام"، وهو أحد الموضوعات المهمة لما لها من ارتباط وثيق بقضايا التنمية المستدامة. ويناقش هذا العدد المسار الأفضل للمؤسسات العربية في مجال المسؤولية المجتمعية وتحديد أفضل

الآليات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى وعي المؤسسات العربية بمسؤوليتها ومتطلبات تمكينها للقيام بدورها المناط بها في مسيرة التنمية العربية.

1. السياق العام للمسؤولية المجتمعية

تسعى المجتمعات إلى إعداد أفرادها ومؤسساتها لتحمل المسؤولية، وهي أحد القيم التي تسهم في نهضة المجتمعات وتقدمها، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة. لذلك، كان للأفراد والمؤسسات دوراً مهماً في التصدي لهذه التغيرات وتداعياتها في إطار ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية، وذلك ضمن الجهود الرامية إلى دفع عملية التنمية في كافة قطاعاتها.

تعتبر المسؤولية المجتمعية اليوم من الركائز الأساسية التي تتبوأ مكانة متميزة على كافة المستويات المحلية والدولية، نظراً لأثرها الإيجابي على المجتمعات. وقد تجلى ذلك في كثير من الأزمات التي عصفت بدول العالم. وقد بينت تلك الأزمات أهمية تكاتف الجهود بين شركاء التنمية من أجل حماية مجتمعاتهم، وتحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على المكتسبات.

وإذا ما استعرضنا السياق العام للمسؤولية المجتمعية من حيث نشأته وتطوره كمفهوم علمي يلاحظ أنه بدأ مع ظهور تيار أخلاقيات العمل الذي يركز على المسؤولية الشخصية والأخلاقية للمسؤول ومن ثم ظهور تيار الاستراتيجية النفعية الذي يشير إلى أن السلوك المسؤول يعمل على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات، ولاحقاً ظهرت فكرة الاستدامة والتي تعني أن المؤسسات تساهم في التنمية المستدامة في إطار مقاربة طويلة المدى، وأخيراً بدءاً من عام 2011 أضيف مفهوم الاستدامة إلى مفهوم القيمة المشتركة التي تعتبر أن المؤسسات يمكنها خلق قيمة اقتصادية من خلال القيمة الاجتماعية، كما يوضحه الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): مراحل تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية

إن المسؤولية كسياسة طوعية لا تزال ظاهرة حديثة ومتناثرة في السياق الأوروبي، بسبب الأشكال المختلفة تاريخياً من علاقات الثقة والسلطة لدول الرفاه الاجتماعي الأوروبية، على عكس النموذج الليبرالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية. وكنتيجة لهذا الاختلاف، تم التفريق بين المسؤولية العلنية وهي تعبر عن النموذج الأمريكي والمسؤولية الضمنية التي تعبر عن النموذج الأوروبي. المسؤولية العلنية تفترض أن على الشركات مسؤولية تجاه قضايا ملموسة اجتماعياً، وهذا يتضمن برامج واستراتيجيات تقوم بها الشركات بشكل طوعي وبدافع ذاتي. على عكس هذا النموذج، نجد المسؤولية الضمنية ويعمل هذا الشكل سواء في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ويعبر عن التزام الشركات بالحاجات الجماعية للمجتمع.

يمكن تحليل السياسات الحكومية الأوروبية تجاه المسؤولية من خلال منهج يأخذ بعين الاعتبار العلاقة ما بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويحاول هذا المنهج اعتبار كل طرف شريك فاعل يعمل في بيئة متداخلة. وفي مجال علاقة الحكومة بالقطاع الخاص، ركزت الحكومات على سياسات تهدف إلى رفع الوعي لدى قطاع الأعمال، وتشجيع وتسهيل المبادرات الطوعية، وبناء القدرات، والالتزام بالمعايير الدولية للمسؤولية والشفافية والتقييم والمحاسبية، والضرائب، والمساعدات. من السياسات التي تم إتباعها لتحفيز المسؤولية، وربما يمكن أن نلتمس فيها جانب رقابي، إلزام الشركات بإصدار تقارير

دورية للمسؤولية، على أن تتضمن هذه التقارير إصدار معلومات كافية حول سياسات الشركة في مجال المسؤولية، تعرض فيها الشركة مدى التزامها بالقضايا الاجتماعية (سعاد؛ الخالدي، 2019).

تولت الحكومات الأوروبية تحفيز وقيادة المسؤولية المجتمعية للشركات من خلال تبني سياسات عامة لتشجيع الشركات على التصرف بطريقة مسؤولة ومستدامة. و اتخذ صانعو القرار الأوروبيون مبادرات لتشجيع المسؤولية المجتمعية للشركات على نطاق واسع، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية حيث السياسات المخصصة لهذا المجال محدودة. كما أن الشركات في أوروبا أكثر تقبلاً للعمل مع الحكومة لتحسين ظروف العمال، ومعتادة على العمل في بيئة منظمة. تتوقع الشركات من الحكومة أن تطلب منها المزيد، والحكومة تطلب المزيد من الشركات. ويبدو أن القائمين على الشركات في أوروبا يؤمنون بأهمية سياسات المسؤولية المجتمعية للشركات لمساعدتهم في إيجاد طريقهم في فوضى الاقتصاد العالمي دائم التغير (Albareda et al. 2007) .

وفي الصين والهند تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية، حيث كان ينظر للمسؤولية المجتمعية ما تنفقه الشركات من تبرعات وأعمال خيرية بشكل طوعي فقد أصبح ينظر للشركات على أنها جهات فاعلة في عملية التنمية. فالتجربة الصينية مرتكزة على التدخل الحكومي النشط، فإن التجربة الهندية تدل على إمكانية أخرى لدور حكومي الزامي محدود، لكن مع ما تحمله من مخاطر التهرب والتحايل وتكاليف الرقابة والمتابعة المتصلة. وقد فرضت التجربتين الصينية والهندية المسؤولية المجتمعية على الشركات وحددت مخصصاتها في قانون الشركات وألزمتها بالإنفاق في مجالات محددة بالقانون تحت بند المسؤولية المجتمعية. وقد حددت الدولة مجالات الإنفاق على التعليم والفقر والجوع والمساواة في النوع الاجتماعي. كما ركزت على الاستدامة البيئية، التوازن الحيوي، حماية التراث الوطني وما يشمله من إعادة ترميم منازل ومو اقع أثرية، والمساهمة في أي صناديق اجتماعية تنموية تضعها الحكومة للتنمية وتحسين حياة الناس، كذلك المساهمة في مشاريع التنمية الريفية وتنمية العشو ائيات. وقد فرض القانون على الشركات إعطاء الأولوية في تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية للمنطقة التي تنفذ الشركة فيها أعمالها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل من سياق عربي واضح في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات أم أن المسألة لا تحكمها أي ضو ابط أو معايير والأمر متروك للشركات تساهم في معالجة القضايا المجتمعية أو لا تساهم على اعتبار أن هذه القضايا هي مسؤولية الدولة فقط وليس للقطاع الخاص أي علاقة بذلك؟

الشكل رقم (2): السياق العام للمسؤولية المجتمعية

2. ماهية المسؤولية المجتمعية

رغم تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم المسؤولية المجتمعية، إلا أن هذا المصطلح لا يزال محل جدل واسع، رغم مرورتقريباً القرن على الجدال الدائربين رجال الأعمال والسياسيين والمواطنين والعلماء حول هذا المفهوم، وبرغم البريق المصاحب للدلالة اللغوية له، والأسباب التي أدت إلى تناوله لمعالجة الآثارالسلبية للممارسات الاقتصادية الخاطئة كسبب خارجي من جهة، وتبني المسؤولية المجتمعية بهدف تحقيق مكاسب للشركات كسبب داخلي من جهة أخرى، لا زالت المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بشكل عام، تشكل مفهوما غيرثابتاً، إذ ليس هناك تعريفاً متفقاً عليه عالمياً، غيرأن تكييفها القانوني لازال يتأرجح بين الإلزام القانوني والالتزام الأخلاقي.

من المهم التفريق بين مصطلح المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية، تعني مراعاة المؤسسات للجوانب الاجتماعية والانسانية والأخلاقية في مختلف أنشطتها، وأن تهتم بإجراء تعديلات في أنظمتها ولوائحها بما يخدم البعد الاجتماعي ويواكب التطورات في هذا المجال، في حين أن المسؤولية المجتمعية، مفهوم شامل وواسع من المسؤولية الاجتماعية، حيث تأخذ المؤسسات على عاتقها إلى جانب ما ذكرأعلاه، مراعاة مختلف الجوانب ذات العلاقة بحياة أفراد المجتمع وبيئة العمل وأن تتعاون مع مختلف شركاء التنمية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة ، ناهيك عن مساهمة المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء إستراتيجيات هادفة لخدمة الفرد والمجتمع. وعلى الرغم من القاسم المشترك بين المفهومين إلا أنه وجب التنويه حول مضامين كل منهما.

لقد تنوعت وتعددت تعريفات العلماء تنوعا كبيراً في تحديد مدلول المسؤولية المجتمعية للمؤسسات نظرا لتعقد المفهوم وتطوره السريع. والأهم في ذلك، أن المفهوم يتعلق ببعدين لنشاط أي مؤسسة: الحوكمة الداخلية للمؤسسة ومدى التزامها بالقوانين السارية التي تكفل الحقوق الاجتماعية لموظفيها ومستهلكي منتجاتها أو خدماتها، من جهة والحوكمة الخارجية، أي تعامل المؤسسة مع المجتمعات المحلية خارج سياق نشاطها. ولم يورد نصاً قانونياً يلزم المؤسسات للقيام بمسؤوليتها المجتمعية، و إنما اقتصر ذلك على ما تحدده هذه المؤسسات لنفسها وتلتزم به (سعاد الخالدي، 2019).

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفا بشكل واضح، حيث تحاول المنشآت جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل، ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنشآت دوراً أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها. ومن التعريفات السائدة للمسؤولية المجتمعية، تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية المجتمعية كالالتزام الدائم للشركات للتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تحسين جودة حياة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي.

أما البنك الدولي فقد عرف المسؤولية المجتمعية لرجال الأعمال على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. وهناك تعريف آخر للاتحاد الأوروبي الذي يؤكد على "أن نشاط الشركات يتضمن اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي دون اللجوء إلى سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع".

وحدد المنتدى الدولي لقادة الأعمال المسؤولية المجتمعية بممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين، إلا أن منظمة الأمم المتحدة عرّفت المسؤولية المجتمعية على أنها تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية، التي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق تبني عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً في ممارسات الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة. وغيرها من التعريفات الواردة في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): أهم التعريفات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية

الجهة	التعريف
البنك الدولي	هي التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.
الاتحاد الأوروبي	نشاط الشركات يتضمن اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي دون اللجوء إلى سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع.
منظمة الأمم المتحدة	تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية، التي تغطي كلا من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق تبني عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً في ممارسات الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة.
مكتب العمل الدولي	الطريقة التي تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى.
الغرفة التجارية العالمية	جميع المبادرات الحسنة والمساهمات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية اعتماداً على الاقتناع الذاتي من دون وجود إجراءات قانونية ملزمة.
مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة	الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة.
المنتدى الدولي لقادة الأعمال	ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين.

المصدر: اعداد الباحث من خلال تجميع عدد من المفاهيم من مصادر مختلفة.

بالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن القول إنه حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية المجتمعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها و انتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط المؤسسة وأشكالها، وما تتمتع به كل مؤسسة من قدرة مالية وبشرية. وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست

جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي الخلاصة، نجد أن مفهوم المسؤولية المجتمعية هو مفهوم لم تحدد أبعاده بدقة حتى يومنا هذا، مع عدم القدرة على تحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤولياتهم المجتمعية. وبالتالي، يمكن الإشارة، أنه لا يوجد هناك تعريف محدد وقاطع أو صيغة واحدة أو موحدة أو قوة ملزمة قانونياً أو وطنياً أو دولياً لهذه المسؤولية، ربما لا تختلف هذه المسؤولية كما تستخدم اليوم في تعريفات المنظمات الدولية من حيث جوهرها كثيراً عما جاء في الأدبيات منذ الثلاثينيات القرن الماضي، حيث بقى المفهوم يتمحور حول جانبين أساسيين الحوكمة الداخلية للشركات، بالتقيد بالقوانين الخاصة بظروف العمل والسلامة العامة وحقوق الانسان والمستهلك والحفاظ على البيئة من جهة، والحوكمة الخارجية بتقديم برامج طوعية تعالج قضايا تتعلق بالمجتمعات المحلية والبيئة من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن المسؤولية المجتمعية الشاملة ما هي إلا مسؤولية اقتصادية وبيئية وقانونية وخيرية إنسانية. والشكل رقم (3)، يوضح المفهوم الشامل والواسع للمسؤولية المجتمعية.

الشكل رقم (3): المفهوم الشامل الواسع للمسؤولية المجتمعية

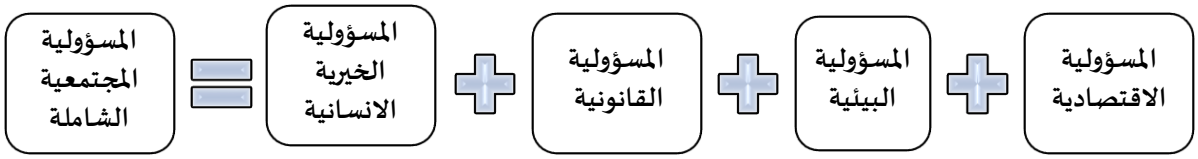

إلى جانب ذلك، أن مبادئ المسؤولية المجتمعية تتواءم مع كل أهداف التنمية المستدامة دون استثناء. فعلى سبيل المثال، تحقيق الهدف الثامن الخاص بـ"تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع" يتطلب تأمين فرص عمل لائقة للجميع بحيث تساعدهم في تحسين مستوى المعيشة وتلبية متطلباتهم الأساسية. وبالتالي، فإن عملية التوظيف والتشغيل والتدريب المهني هي في الأساس، أحد أهم عناصر المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق المؤسسات حكومية كانت أم خاصة. أما بالنسبة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والخاص بـ"ضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة"، فإنه يمكن للمؤسسات والأفراد أن يساهموا في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة والطاقة، واستدامة البيئة الأساسية، وتوفير الحصول على الخدمات وتحسين جودة الحياة.

إن المسؤولية المجتمعية كالتزامات تتحملها المؤسسات العامة والخاصة تجاه المجتمع في إطار تعزيز الصالح العام تتصف بالتعدد والشمولية، حيث إنها تدعم جهود المنظومة التنمية وتكملها ولا تتنافس معها، كما تعزز احترام قوانين العمل وحفظ حقوق الانسان.

من هذا المنطلق، يمكننا القول، إن المسؤولية المجتمعية تدعم جهود منظومة التنمية وتكملها ولا تتنافس معها، كما تعزز احترام قوانين العمل وحفظ حقوق الانسان. في واقع الأمر المسؤولية المجتمعية ما هي إلا مساهمات يقدمها شركاء التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع كونها عائداً والتزاماً اخلاقياً تجاه المجتمع، واستثماراً تنموياً وتعود بالنفع لكل الأطراف المشاركة. ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن القول، أن هناك حاجة اليوم لتعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الدول العربية لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة.

3. محاور وأبعاد المسؤولية المجتمعية

مما سبق، نستخلص، أنه لا يوجد هنالك تعريف محدد أو صيغة واحدة للمسؤولية المجتمعية، حيث بقي المفهوم يتمحور حول محورين أساسيين، هما محور الحوكمة الداخلية والحوكمة الخارجية، كما يوضحها الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): المفهوم الشامل الواسع للمسؤولية المجتمعية

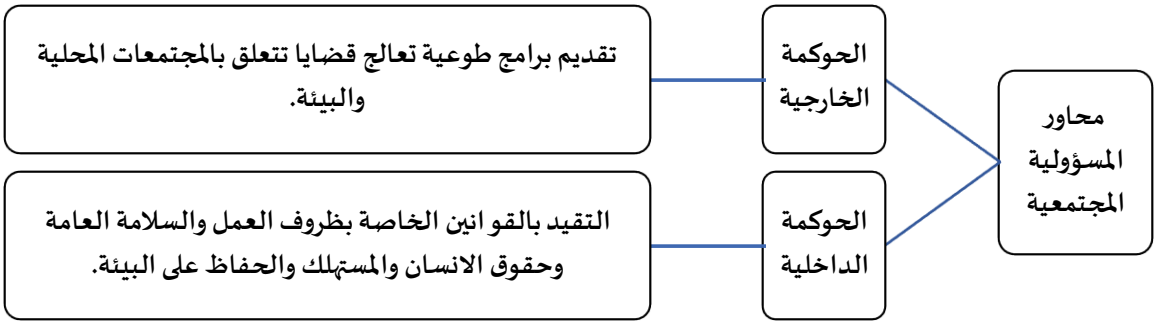

أما بالنسبة لأبعاد المسؤولية المجتمعية فهي متعددة بين مسؤولية اقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية وخيرية وإنسانية. ومن بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات، نجد كارول الذي قدم نموذجاً من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية المجتمعية على أربعة أبعاد أساسية هي (Carroll, 1991):

البعد الأول، المسؤولية الاقتصادية: يمثل هذا البعد مجموعة من المسؤوليات التي يجب أن تتحملها المؤسسة، كإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وبأسعار معقولة، من خلال تبني طرق إنتاج حديثة تقلل الضائع من المواد الأولية والمنتجات ويخفض التكاليف، وتمكن المؤسسة من تحقيق العائد الكافي لاستمرارها وتلبية حاجات المساهمين، إضافة إلى مكافحة الممارسات التي قد تضر بالمستهلكين مثل احتكار السلع والرفع من أسعارها، وعدم احترام قواعد المنافسة الشريفة والإضرار بالمنافسين بطريقة غير شرعية، ما قد يؤدي إلى فقدان فرص العمل. ويندرج ضمن هذا البعد كذلك توفير البيئة الملائمة للعمل، والعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم للعمال والحفاظ على أمنهم وسلامتهم؛ وكذلك العمل

على المحافظة على البيئة والاستغلال المستدامة للمواد الأولية والموارد الطبيعية من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة وغير ملوثة.

البعد الثاني، المسؤولية القانونية: يعمل البعد القانوني على حماية المؤسسات من بعضها، وحماية العمال الذين يشتغلون فيها مثل القوانين المتعلقة بسلامة العمال وظروف العمل، وكذا حماية المستهلكين، إضافة إلى حماية البيئة. كما يتضمن هذا البعد حق المساءلة، وهو حق الأطراف ذات المصلحة في المساءلة.

البعد الثالث، المسؤولية الأخلاقية: الأخلاق هي الضوابط والمعايير التي تستند إليها المؤسسة لتحديد ما هو صحيح وما خاطئ، وبما أن القيم والأخلاق أصبحت من الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد اليوم، ولم تعد مسألة هامشية، فعلى المؤسسة أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والقيمية للمجتمع، وتمارس أعمالها ضمن قواعد وضوابط هذه القيم ومنها احترام حقوق الإنسان، واحترام عادات وتقاليد المجتمع وتقديم ما يتوافق معها من منتجات.

البعد الرابع، المسؤولية الخيرية (الإنسانية): تلتزم المؤسسة طواعية لتقديمها للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في حل مشاكله، ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة، وتبني أنظمة إنتاج خضراء مثل نظام الإنتاج الأنظف، ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

ويتضح أن هذه الابعاد مترابطة ومتكاملة، بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد وتهمل البعد الآخر، مثلاً ألا تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية. إلى جانب ذلك، فإن التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص شهد تحولاً في مضامينه وتعبيره منذ نشأته بين الطوعي والإلزامي، وبين الخيري والتنموي، وفقاً لأبعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها.

ويوضح الجدول رقم (2)، خلاصة للممارسات الأكثر شيوعاً في دول العالم والتي يمكن أن تعتبر أبعاداً أساسية لمحتوى المسؤولية المجتمعية وعناصرها الأساسية والفرعية.

الجدول رقم (2): أبعاد المسؤولية المجتمعية وعناصرها الأساسية والفرعية

أبعاد المسؤولية المجتمعية	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
البعد الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الضرر بالمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
البعد القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم استخدام المواد الضارة على اختلاف أنواعا في الانتاج. - حماية الأطفال صحياً وثقافياً. - حماية المستهلك من المواد المزيفة والمزورة.
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه والهواء والتربة. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. - منع الاستخدام التعسفي للموارد. - صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	- منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. - ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. - إصابات العمل والتقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. - عمل المرأة وظروفها الصحية. - المهاجرين وتشغيل غير القانونيين وعمل المعوقين.
البعد الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الإنسان.
	الأعراق والقيم الاجتماعية	- احترام العادات والتقاليد. - مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية.
البعد الاجتماعي	نوعية الحياة	- نوع التغذية والملابس والنقل العام. - النقل العام والذوق العام.

المصدر: (الفغالي والعامري، 2015). بتصرف.

وإذا أردنا فهم هذه الأبعاد للمسؤولية المجتمعية، فإننا نجد أن هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين متطلبات العمل داخل المؤسسة وخارجها، مثل حاجات المجتمع، حيث تمثل هذه الأبعاد مطالب أساسية للمجتمع يجب مراعاتها من طرف المؤسسات، في حين يتوقع المجتمع من المؤسسات أن تلعب دوراً أكبر في كافة الابعاد.

4. التحديات التي تواجه المسؤولية المجتمعية

أكدت العديد من الدراسات على أن الشركات التي تأخذ بمفهوم المسؤولية المجتمعية يزيد معدل الربحية فيها على 18%، عن تلك الشركات التي لا تقوم بمسؤولياتها. كما أوضحت الإحصاءات الدولية، أن 86% من المستهلكين يفضلون الشراء من الشركات التي لديها دور في خدمة المجتمع، وأن 70% من المستهلكين يرون أن المسؤولية المجتمعية لها دور مهم جداً في نجاح هذه الشركات. وأن 64% من المستهلكين يشجعون فكرة أن يكون الوفاء بالمسؤولية المجتمعية للشركات من معايير تقييم فاعلية ادائها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي (عامر، 2019)، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تحول دون انتشار هذا المفهوم وممارساته على نطاق واسع.

من أبرز هذه التحديات ضعف الوعي بمفهوم المسؤولية المجتمعية وضعف الهياكل المؤسسية للمسؤولية المجتمعية ومحدودية جهود المؤسسات التعليمية والاعلام في نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية وقلة الخبرات المتخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية وقلة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية ناهيك عن عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بأنشطة المسؤولية المجتمعية.

وتتمثل أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه تجسيد مفهوم المسؤولية المجتمعية على مستوى المؤسسات العربية فيما يلي:

- ضعف الهياكل المؤسسية للعمل المجتمعي بشكل عام، حيث لم تستكمل بعد البنية التحتية والتنظيمية للمؤسسات لكي تقوم بدورها الفاعل في مجال الشراكة المجتمعية.
- عدم كفاية البيانات والمعلومات التي تسمح بصياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على فهم عميق لواقع المجتمع.
- لا زال الكثير من الأفراد والمؤسسات يربط العمل الخيري بمفهوم الشراكة والمسؤولية المجتمعية، ما يدل على ضعف الوعي في هذا المجال.
- محدودية الجهود التي تقوم بها المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام في مجال نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية.

- قلة الخبرات الفنية المتخصصة في مجال الشراكة والمسؤولية المجتمعية، لا سيما تلك التي تتعلق بإعداد التقارير والمتابعة وإعداد مؤشرات الرصد والمتابعة.
- معوقات مالية تتمثل بعدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

5. المسؤولية المجتمعية بين الالزام والالتزام

سبق وأن أشرنا، أن مفهوم المسؤولية المجتمعية تطور في سياقات مختلفة وفي ظروف اقتصادية مختلفة: السياق الأوروبي المتمثل بسيادة دول ذات أنظمة للرفاه الاجتماعي، مقابل السياق الأمريكي المتميز بسيادة السوق. هذا أدى بدوره إلى تفسيرات مختلفة حول ما الذي يمكن أن تكون الشركات مسؤولة عنه، ومدى إلزامية تطبيق برامج هذه المسؤولية حتى يتم الاعتماد على هذا البرنامج بشكل مستدام. بالإضافة إلى ذلك هناك تجارب أخرى في مجال المسؤولية المجتمعية، على سبيل المثال، تعتمد كل من الصين والهند على مبدأ إلزامية الشركات بالمسؤولية المجتمعية، فلم يعد الأمر طوعي وارتبط ذلك بسن تشريعات واضحة في هذا المجال. مما سبق يمكن وصف المسؤولية المجتمعية إجرائياً على أنها، كما في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): الوصف الإجرائي للمسؤولية المجتمعية

إضافة إلى ما جاء في المقدمة، أن التأكيد على أهمية تبني رؤية معاصرة لمفهوم وممارسات المسؤولية والشراكة المجتمعية يترجم من خلالها المنظور الشامل والواسع للتنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بدلاً من حصر هذا المفهوم في نطاق ضيق ومحدود، فالمفهوم والممارسة من هذا المنطلق، تعني، في تصورنا، مسؤولية ونهج يمارس لأحداث تأثير في قرارات وسلوكيات الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة والأهلية لتمكينهم ومساعدتهم في مواجهة التحديات التنموية التي تواجههم.

ومن منطلق هذا الفهم العميق للمسؤولية المجتمعية يتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف والشركاء القائمين على هذا النشاط الحيوي، وذلك من خلال التبادل في الآراء والأفكار والخبرات وتكاملها، وفي الموارد والامكانيات المتاحة لدى مختلف الشركاء وتعويضاً لجوانب القصور بينهم. فالدور

الذي ينبغي القيام به من قبل كل شـركاء التنمية بالفعل، يعتبر ضـرورة ملحة، وخاصـة، في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، للخروج من التحديات التنموية التي تواجهها، والتي تمثل، وفي الوقت ذاته، أحد أهم الأدوات التي من خلالها نستطيع المساهمة في النهوض بمجتمعنا العربي والارتقاء به نحو تحقيق تطلعات شعوبه في الاستقرار والأمن والرخاء.

نستنتج من خلال العرض السابق، أن تركيز السياسات التي تهدف لفرض المسؤولية المجتمعية على المؤسسات، وخاصة على مؤسسات القطاع الخاص لم تقتصر على الجانب الطوعي الخيري، و إنما ركزت على مسألة الاستدامة ومساهمة هذه المؤسسات في تبني القضايا الاجتماعية والبيئية التي تؤثر بطبيعة الحال على الفئات الأشد فقراً وتهميشاً، إلى جانب الدور الاقتصادي لهذه الشركات. مما يعني أن سياسات المسؤولية المجتمعية تحددها أولويات الأجندة الوطنية فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتحدد المسؤولية المجتمعية في ضوء فهم هذا المصطلح؛ فالمسؤولية أما قانونية أو أخلاقية وأدبية لا يترتب عليها جزاء قانوني كونها ذاتية. وبالتالي، فإذا انتفى الالتزام لأنتفت المسؤولية، وإذا انعدمت المسؤولية فلن يكون ثمة جزاء ولا عدالة. ولكي نبين موقع المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين الإلتزام والإلزام في ظل السياقات المختلفة، ينبغي الأخذ في الاعتبار السياق الذي ينسجم مع طبيعة دول المنطقة العربية وعاداتها وتقاليدها والتحديات التنموية التي تواجهها.

وبالتالي، فإن السياق المقترح مختلف عن السياقات المشار إليها أعلاه، سياق يتصف بالجمع ما بين الالتزام والإلزام، سياق يعتمد على مبدأ التعاون والتكامل والتنسيق المستمر بين كل شركاء التنمية ولا يتنافسوا في قضايا محورية للمجتمع، لطالما الهدف والمصير واحد يتمثل في أمن واستقرار المجتمع من خلال دعم الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع كونها عائداً والتزاماً اخلاقياً واجتماعياً تجاه المجتمع، واستثماراً تنموياً تعود بالنفع لكل الأطراف المشاركة.

6. آليات مقترحة لرفع وعي المؤسسات بمسؤوليتها المجتمعية

من اللافت للنظر في و اقع المسؤولية المجتمعية في العديد من الدول العربية، يشير الى ضعف الهياكل المؤسسية لاحتواء العمل المجتمعي من الأفراد، وغياب المحفزات للمؤسسات لتقوم بدورها المجتمعي في تحقيق الاستدامة والنماء للمجتمع، وعدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالشكل الكافي وعدم الوعي الكافي من العديد من الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية، حيث إن معظم المبادرات هي عبارة عن تبرعات مالية وعينية بالإضافة الى ضعف إثر مبادرات الشركات في قضايا التنمية المستدامة.

كل ذلك يتطلب وقفة لتصحيح هذا المسار من خلال وجود مؤسسات معتمدة ذات حوكمة راسخة، وموارد مستدامة، وشفافية عالية لتحقيق الأهداف المنشودة. مع العلم، بأن القطاع الخاص لن يعمل لمصلحة المجتمع دون ضوابط ومحددات واضحة. وفي هذا الإطار يمكن اقتراح عدد من الآليات والإجراءات التي يمكن الأخذ بها لتعزيز المسؤولية المجمعية في الدول العربية، على النحو التالي:

1. على المستوى الحكومي

- توفير مناخ استثماري يضمن مصلحة الشركات المحلية ويحميها من المنافسة العالمية غير المتكافئة ويساعدها في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قبل غيرها.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص انطلاقا من مبدأ المشاركة لا سيما من خلال التنسيق في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية مما يشجع القطاع الخاص على تبني القضايا الاجتماعية والبيئية.
- تقديم إعفاءات ضريبية ومعاملات تفضيلية للشركات التي تلتزم بمسؤوليتها المجتمعية وتفصح عن سياساتها وموازناتها فيما يخص ذلك.
- تقديم حوافز معنوية كالجوائز التي تساهم في تعزيز سمعة الشركات التي تلتزم بالمسؤولية المجتمعية لما له من أثر في زيادة عوائدها مما يحفز الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية. من ذلك مثلا تكريم المؤسسات الرائدة الحائزة على شهادات الجودة العالمية ISO26000 في مجال المسؤولية الاجتماعية والملتزمة بمعايير الأمم المتحدة في هذا المجال.
- الإشهار في وسائل الاعلام المختلفة عن الشركات التي تقدم أفضل خدمات اجتماعية للعملاء وعملائها ولأفراد المجتمع أو المساهمة بجانب الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية حتى تتولد القناعة بها لدى منشآت القطاع الخاص ليس كإلزام فحسب، وإنما جزءاً منها كإلزام، في حال يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وحماية البيئة.
- أهمية وجود جهة تنظم أداء المسؤولية المجتمعية وتحقق التعاون والتكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة.
- قيام الحكومات بالتنسيق مع الغرف التجارية والصناعية كممثل للقطاع الخاص في مناقشة كل القضايا ذات الصلة، وذلك لتوفير حزمة من التشريعات والأنظمة الحاكمة لممارسات المسؤولية المجتمعية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.
- تنظيم ندوات ومؤتمرات ملتقيات دولية ولقاءات ومنتديات سنوية تهدف إلى تنمية العلاقات وتبادل المعلومات في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة.

- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاهتمام بالبحث العلمي والدراسات المتخصصة وتطوير مناهج تعليمية في مجال المسؤولية المجتمعية.

- ترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة كمحفز أساسي يدعم جهود اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية في مؤسسات القطاع الخاص.

- تركيز القطاع الخاص على برامج التعليم والتدريب والتأهيل لكوادرها من أجل تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر المسؤول في سياق التنمية المستدامة.

- تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع التغلب على التحديات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

إن قضية مشاركة المؤسسات العربية في المسؤولية المجتمعية قضية إدارة وإرادة سياسية جماعية، أي مسؤولية الجميع عن هذه الإدارة والإرادة، وليس طرفاً دون آخر، على أن تبنى أسس التعاون والثقة بين كل شركاء التنمية، لأن الجميع طرف واحد وليس أطراف مختلفة لطالما نظرنا إلى القضية من زاوية المسؤولية المجتمعية. هذه هي الإدارة والإرادة السياسية هي التي تعطي القطاع الخاص دوره الحقيقي لمصلحة المجتمع وضمن ثوابت محددة يتم الاتفاق بشأنها.

2. على مستوى المؤسسات

إلى جانب ما ذكر، تقترح الموجهات التالية لتعزيز وعي القطاع الخاص بأهمية المسؤولية المجتمعية:

- تقديم برامج ومبادرات للمساهمة في تطوير وتنمية ممارسات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص خدمة للمجتمعات المحلية بهدف تعزيز مساهمته في تحسين أوضاعها التعليمية والثقافية، والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

- تنظيم ندوات ومؤتمرات وملتقيات محلية ودولية سنوية تهدف إلى تنمية العلاقات وتبادل المعلومات في مجال المسؤولية والشراكة المجتمعية بما يسهم في توسيع فرص التعاون والتنسيق بين كافة القطاعات.

- إبراز أفضل الممارسات المحلية والدولية في مجال المسؤولية والشراكة المجتمعية وربطها بالأطر المؤسسية التي تسهر على تطوير القطاع الخاص لا سيما الغرف التجارية والصناعية.

- تقديم الدعم الفني والاستشاري لكل شركاء التنمية على أساس غير ربحي و اقتسام المنفعة بين مختلف الأطراف في مختلف أنشطة المسؤولية المجتمعية.

- تحفيز المؤسسات على تطوير استراتيجيات للوصول إلى معايير الجودة العالمية في مجال المسؤولية المجتمعية.

3. على مستوى شركاء التنمية

بالإضافة الى الموجهات التي تم ذكرها، هناك حاجة الى مزيد من الجهود لترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية، لا سيما من خلال ما يلي

- إعداد قيادات في مجال المسؤولية المجتمعية لقيادة مجتمعاتهم في هذا المجال وللاستفادة منهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في مجتمعاتهم المحلية.
- توفير التشريعات والأنظمة الحاكمة لممارسات المسؤولية والشراكة المجتمعية.
- تفعيل دور كل شركاء التنمية لنشر مفهوم وممارسة المسؤولية والشراكة المجتمعية.
- تحفيز دور البحث العلمي والدراسات المتخصصة وتطوير مناهج تعليمية في مجال المسؤولية المجتمعية.
- العمل على إدماج مبادئ المسؤولية والشراكة المجتمعية و أبعادهما الداخلية والخارجية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية في المؤسسات العربية ذات الصلة.
- تأسيس جوائز على مستوى الحكومات تمنح للأفراد والمؤسسات وتعتمد على مؤشرات لقياس الأداء.
- ترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة كمحفز أساسي يدعم جهود اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية في المؤسسات.

المراجع العربية

أدبيات المعهد العربي للتخطيط في مجال المسؤولية المجتمعية للأعوام (2021 – 2023).

زيادة، رانيه محمد محمود (2021)، دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية "دراسة تطبيقية على الشركات بإقليم عسير"، كلية البنات التطبيقية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

سعادة، إيمان؛ الخالدي، رجا (2019): و اقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

شقوارة، سناء علي (2012)، أبعاد المسؤوليّة المجتمعيّة للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مجلد (1)، العدد (2)، فبراير.

عامر، عادل (2019)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع، بحث مقدم لمؤتمر المسؤولية المجتمعية وبناء الانسان: رؤية مستقبلية، شرم الشيخ 16 فبراير – 20 فبراير 2019

الفغالي، طاهر محسن منصور؛ العامري. مهدي محسن (2015). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمّان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Albareda, Laura; Lozano, Josep M.; Ysa, Tamyko, (2007). Public Policies on Corporate Social Responsibility: The Role of Governments in Europe. Journal of Business Ethics, vol.74.

Archie B. Carroll. (1991), The Pyramid Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders. Business Horizons, July.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	أ. صفاء المطيري	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	د. محمد أمين لزعر	
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والثالث والخمسون المائة والرابع والخمسون

تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن	د. نواف أبو شماله	المائة والخامس والخمسون
تطوير العناقيد الصناعية	أ. د. وليد عبد مولاه	المائة والسادس والخمسون
بناء السياسات العامة	أ. د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والسابع والخمسون
تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)	أ.د. عقبة عبداللاوي د. خليفة خالدي	المائة والثامن والخمسون
التدريب أثناء الخدمة	أ.د. فهد الفضالة	المائة والتاسع والخمسون
الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة	د. نواف أبو شماله	المائة والستون
دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والواحد والستون
النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والثاني والستون
تحديد الاحتياجات التدريبية	أ.د. فهد الفضالة	المائة والثالث والستون
البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات علي واقع الدول العربية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والرابع والستون
سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والستون
المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام	د. محمد باطويح	المائة والسادس والستون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: